IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science. A special issue of the Fifth Scientific Conference of the College of Administration and Economics - University of Diyala - Digital Transformation and its Role in Administrative and Economic Decision-Making - 24-25, April- 2024

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN 2222-2995

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Al-Zarkushi Alyaa Hussein Khalaf, Al-Saadi Muntaha Zuhair & Hassan Dhia Abdel Razzaq. Digital empowerment and mechanisms for implementing sustainable development goals. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* .Volume (14) Issue (2) Appendix (1) The special issue of the Fifth Scientific Conference of the College of Administration and Economics - University of Diyala - Digital Transformation and its Role in Administrative and Economic Decision-Making - 24-25, April - 2024. p-p: 141-150.

Digital empowerment and mechanisms for implementing sustainable development goals

Alyaa Hussein Khalaf Al-Zarkushi [1], Muntaha Zuhair Al-Saadi [2] , Dhia Abdel Razzaq Hassan [3]

[(1,3)] *University of Diyala-College of Administration and Economics, Diyala, Iraq*
[(2)] *Ministry of Planning, Baghdad, Iraq*

aliaeco@uodiyala.edu.iq[1]
muntahanew2017@gmail.com[2]
diaarazaq@uodiyala.edu.iq[3]

Abstract. Digital transformation is a necessity at the present time in light of the need to diversify economies to mitigate their vulnerability to shocks in global oil markets and with the aim of enhancing productivity and competitiveness by focusing on economic sectors that can benefit from accelerated technical development, which generally increases the levels of flexibility of these economies and their ability to achieve... A qualitative and accelerated shift in economic performance that contributes to providing more jobs for future generations. The digital sector has a promising future. The increasing trend towards using digital means indicates the possibility of achieving high growth rates. The research problem comes in the main question, which is: (How can empowerment affect... Digital technology in the process of implementing the sustainable development goals.

The research is divided into three sections, the first topic: the theoretical foundation of the concepts of digital empowerment and sustainable digital development, the second topic: analysis of the contribution of digital empowerment in achieving the sustainable development goals, the third topic: digital empowerment and the mechanisms for implementing the sustainable development goals in Iraq.

Keywords: Digital Empowerment, Sustainable Development, Implementation Mechanisms, Sustainable Goals, Iraq.

التمكين الرقمي وآليات تنفيذ اهداف التنمية المستدامة

أ.م.د. علياء حسين خلف الزركوشي[١]، م.د. منتهى زهير السعدي[٢]، م. ضياء عبد الرزاق حسن[٣]

[(١،٣)] جامعة ديالى – كلية الادارة والاقتصاد، ديالى، العراق
[(٢)] وزارة التخطيط والمتابعة، بغداد، العراق

المستخلص. يُعد التحول الرقمي ضرورة في الوقت الراهن في ظل الحاجة إلى تنويع الاقتصادات للتخفيف من حدة تأثرها بالصدمات في الأسواق العالمية للنفط وبهدف تعزيز الإنتاجية والتنافسية ذلك بالتركيز على القطاعات الاقتصادية التي يمكنها الاستفادة من التطور التقني المتسارع مما يزيد بشكل عام من مستويات مرونة هذه الاقتصادات وقدرتها على تحقيق نقلة نوعية ومتسارعة في الأداء الاقتصادي بحيث تُسهم في توفير المزيد من الوظائف للأجيال القادمة، أن للقطاع الرقمي مستقبل واعد، فالتوجه المتزايد نحو استخدام الوسائل الرقمية يشير إلى إمكانية تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتأتي مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي وهو: (كيف يمكن ان يؤثر التمكين الرقمي في عملية تنفيذ اهداف التنمية المستدامة).
وينقسم البحث الى ثلاث مباحث المبحث الأول /التاصيل النظري لمفهومي التمكين الرقمي والتنمية الرقمية المستدامة ،المبحث الثاني /تحليل مساهمة التمكين الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المبحث الثالث /التمكين الرقمي وآليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العراق.
الكلمات المفتاحية: التمكين الرقمي، التنمية المستدامة ، آليات التنفيذ، الأهداف المستدامة، العراق.

Corresponding Author: aliaeco@uodiyala.edu.iq

المقدمة

أن الاقتصاد الرقمي مبني بالأساس على تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي له الدور الأساس والفعال في زيادة وتحسين وتطوير الخدمات والمنتجات وخصوصا التي لها قابلية التداول التجاري الالكتروني الرقمي عبر شبكات الاتصال الحديثة، وان هذا النوع من الاقتصاد الجديد سوف يساعد على اندماج اقتصاد الدول فيما بينها ضمن الاقتصاد العالمي وكسر القيود والحدود والمحددات فيما بينها وزيادة التجارة العالمية فضلاً عن تحسين العلاقات بين المصدرين والموردين والمنافسين والمستثمرين، ولاسيما في سوق العمل وفي شتى المجالات من اتخاذ القرارات والتعليم والصحة والصناعة والتجارة والزراعة والبنوك وشركات التامين والشركات العامة والخاصة والدوائر الحكومية والخدمية كافة وهذا ما نراه ونلمسه اليوم في مجتمعات الدول المتقدمة كاليابان والصين ودول اوربا وامريكا.

اولاً: أهمية البحث: - يمكن تحديد أهمية الدراسة بالآتي: تعزيز دور التكنولوجيا في بناء القدرات الرقمية المعززة لشراكة التفاعلية بين القطاع العام والقطاع الخاص، اعادة هيكلة نظم التعليم بأتجاه التخصصات العلمية والرقمية المستجيبة لهيكل الطلب على العمل في السوق العمل الرقمي ، توافر الرؤى لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: مشكلة البحث: - يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال طرح التساؤل الرئيسي وهو(:كيف يمكن ان يؤثر التمكين الرقمي في عملية تنفيذ اهداف التنمية المستدامة).

ثالثاً: فرضية البحث: - تنطلق فرضية البحث من ان للتمكين الرقمي دور في تعزيز رفاه المجتمع إذ يُسهم في تحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية التي تُمكن العراق من اللحاق بمسيرة الثورة المعلوماتية المعاصرة.

رابعاً: هدف البحث: - التعرف على ماهية التمكين الرقمي الرقمي كتوجه جديد إلى الاقتصاد العالمي الذي يرتكز أساساً على المعرفة بوصفها عنصرا من عناصر الإنتاج مقارنة بالاقتصاد الجديد ودراسة إمكانات وسبل تكييف تكنولوجيا المعلومات ومخرجات البحوث مع الاحتياجات المحلية بما يخدم برامج التنمية في العراق.

خامساً: منهجية البحث: - ولأجل تحقيق فرضية البحث والوصول إلى هدف البحث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، إذ تناول المبحث الأول /التاصيل النظري لمفهومي التمكين الرقمي والتنمية الرقمية المستدامة ،المبحث الثاني /تحليل مساهمة التمكين الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المبحث الثالث /التمكين الرقمي وآليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العراق

المبحث الاول
التأصيل النظري لمفهومي التمكين الرقمي والتنمية الرقمية المستدامة

ان تبني المنظمات لمفهوم التمكين ينبثق من ايمانها بأن موظفيها هم الثروة والاصل الاكثر اهمية لديها ، الامر الذي يحقق التنمية والتطوير لقدراتهم ، ويُولد الكثير من المنافع ، وعلى ضوء ذلك سيتم من خلال هذا البحث التطرق الى مفهوم التمكين الرقمي والتنمية الرقمية المستدامة.

اولاً- التمكين الرقمي (المفهوم، الأهمية ،الأدوات والخصائص)

يعد التمكين او التحول الرقمي هو الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك لاحداث تحول جذري في طريقة العمل ،عن طريق الاستفادة من التطور التقني الكبير الحاصل لخدمة المستفيدين بشكل اسرع وافضل ،مما يوفر التحول الرقمي امكانات ضخمة لبناء مجتمعات فعالة، تنافسية ومستدامة، عبر تحقيق تغيير جذري في خدمات مختلف الاطراف من مستهلكين وموظفين ومستفيدين ،مع تحسين تجاربهم وانتاجيتهم عبر سلسلة من العمليات المتناسبة، مترافقة مع اعادة صياغة الاجراءات اللازمة للتفعيل والتنفيذ ، والمقصود هنا تحقيق الاستفادة القصوى من كل علاقة مباشرة او غير مباشرة من مخرجات ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات وما انتجتهُ

من نقلات نوعية في المجتمعات على ان يترافق ذلك مع تمكين ثقافة الابداع في بيئة العمل ، ويشمل تغيير المكونات الاساسية للعمل ، ابتداءً من البنية التحتية ،ونماذج التشغيل ، وانتهاء بتسويق الخدمات والمنتجات.

١- مفهوم التمكين الرقمي

يعرف التمكين الرقمي بأمنُ العمل على تعزيز فرص التعلم الرقمي من اجل بناء كفاءات قادرة على التعامل مع المحتوى الرقمي وتكوين اجيال قادرة على العيش والعمل في مجتمع المعرفة والاسهام ببنائه (حوتيه واخرون ،٢٠١٨ ص ١٢)، و يمكن القول ان التمكين الرقمي يعد سلاح استراتيجي للأداء المتميز للموارد البشرية كما أنه يُمكن العاملين مستقبلا من اداء ادوار جديدة في مجتمع رقمي معاصر، ويشير التحول الرقمي الى استخدام التكنولوجيا (الحاسب الالي والانترنت) في كل الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على أساس شبكة الإنترنت والشبكة العالمية لأعمال الاتصال والارسال، كما يُعرف على أنه ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثروة، ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة.

ويعد التمكين الرقمي مؤشر للتطور المعرفي والابداع العلمي ويقوم على تنمية الموارد البشرية وبخاصة صناعة وانتاج المعرفة علمياً ومعرفياً كي يتمكنوا من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة معتمداً على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري، وكسلعة استراتيجية وكمصدر للدخل القومي،وهو ذلك الاقتصاد الذي يستند مباشرة الى انتاج وتوزيع واستعمال المعارف والمعلومات والذي ينعكس في اتجاه نمو تكنولوجي عالي وصناعة تكنولوجية فائقة باستعمال العمالة الماهرة وتحقيق مكاسب في الإنتاجية ،وفي ضوء هذه الجهود يوجد مستخدمون داخليون وخارجيون للخدمات الرقمية يجب تضمينهم في جهود التحول الرقمي من خلال أربعة جوانب هي: (محمد، ٢٠٢٢، صفحة ٥٥)

أ- الانتاج والابداع المشترك لزيادة شرعية الخدمات الرقمية
ب- الانشاء المشترك مع السجلات المفتوحة لتحسين تقديم الخدمات الرقمية
ج- مشاركة المستخدمين في تصميم الخدمات الرقمية
د- القدرة الدينامكية كشرط مسبق التحول الرقمي.

فالتمكين الرقمي يعرف ايضا على انه وسيلة لتحقيق النمو الشامل للأفراد والمؤسسات والمجتمعات تكنولوجيا ومعلوماتيا من أجل التكيف والسيطرة على مهارات الحياة، او انه القدرة على الاستخدام الامثل للتقنيات الرقمية بشكل فعال ،والاستفادة منها الى أقصى حد ممكن في تطوير المهارات الحياتية وتوظيفها بكامل طاقاتها في مجتمع المعرفة والمعلومات (صبيح.، ٢٠٢٠، صفحة ٢٤).

وتعد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ركيزة أساسية في الأسواق ذات التوجه الرقمي فهي تحدد هيكل ومستوى القدرة التنافسية لأسواق العمل القائمة على الرقمية وكذلك صناعة الابتكار والتجديد كما تمثل كفاءة البنية التحتية للمعلومات والاتصالات عاملاً هامًا في تحقيق الشفافية وتدفق المعلومات، وتحسين المناخ في أسواق العمل وجذب الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر، وكذلك مؤسسات البحث العلمي عامل أساس للتطور التكنولوجي ، وانشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان اداراتها وامكانية الوصول اليا، وتحقيق التوازن بين جودة الخدمة وتكاليف تقديمها،ومن ثم تطبيق نماذج اعمال جديدة ومبتكرة وتحسين الاطار التنظيمي والمعايير الفنية.

٢- أهمية التمكين الرقمي

التمكين الرقمي يؤدي الى تطوير مستوى اداء الموظف ورفع مستوى الرضا لدية الى جانب انه يمكن من خلاله الاستفادة من الطاقات الكامنة الموجودة لدى العاملين ، والتي تظهر على شكل ابتكارات جديدة وابداعات ، ومما لاشك أن الرقمنة ومحاولات تمكين العاملين في مجالها اصبح من متطلبات عصر المعرفة ،لذا تبرز اهمية الرقمنة على النحو الاتي (معايعة، ٢٠٠٨، الصفحات ١٤٢-١٤٣).

أ- تقديم آليات تيسر العمل في المؤسسات
ب- تطوير الخدمات المقدمة وجودة المعلومات وتقريب المسافات وسرعة الاتصال.
ج- وفرة التصنيع للاجهزة والبرمجيات ،وبروز منتوجات جيدة وانخفاض في الاسعار.
د- الانفتاح على العالم الخارجي ،وتسهيل تبادل المعلومات .
ه- تمكين الشركات صغيرة الحجم من الاندماج في العولمة والتحول الى الشركات متعددة الجنسيات متناهية الصغر،بأمكانها الاتصال بشكل مباشر مع العملاء والردين في مختلف انحاء العالم.

٣- أدوات وتقنيات التمكين الرقمي

التمكين الرقمي يحتاج الى العديد من المتطلبات لتنفيذها داخل اي مؤسسة من اجل توظيفها بشكل فعال وجيد، لذا ترتكز الادارة الكترونية على مبدأين أساسيين هما:- (محمد ب.، ٢٠٢٢، الصفحات ٩-١٠)

المبدأ الأول: تمثيل المعلومات الكترونياً وتناقلها عبر شبكة الانترينيت مع ضمان سريتها.

المبدأ الثاني: يتمثل بجانب المعاملات والخدمات عن بعد عبر شبكة الانترنات مع ضمان صحتها ومصداقيتها دون الحاجة لحضور طالب الخدمة الى الجهاز الحكومي أو استخدام النماذج الورقية .

وعلى ضوء هذين المبدأين للادارة الكترونية يتطلب الامر توفر متطلبات الادارة الكترونية لامكانية تطبيقها على ارض الواقع وهي تتضمن الآتي:

أ- المتطلب الإداري: عند تطبيق الادارة الكترونية يجب اجراء تعديلات جذرية على صعيد تنفيذ انشطة الاعمال واسلوب العمل المتبع من قبل العاملين في المؤسسة ،وذلك باعادة هندسة الاعمال داخل المؤسسة،واعادة النظر في المسئوليات والصلاحيات للأفراد ،اذ عند تطبيق الادارة الكترونية تحتاج المؤسسة الى تعيين موظفين جدد كمبرمجيين ومصممي أنظمة وقواعد بيانات.
ب- المتطلبات البشرية تتمثل بالخبراء والمختصون والعاملون في حقل والذين يمثلون العنصر الاهم والقيادات الرقمية والمديرون والمحللون لعناصر الادارة الكترونية ، ولتحقيق هذا المطلب يجب اتباع هذه الخطوات منها:-

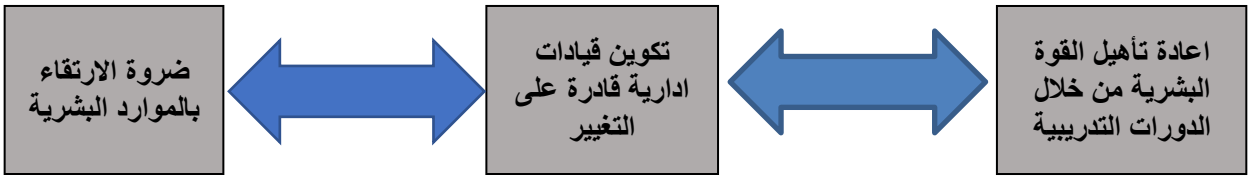

الشكل (١) آليات الارتقاء بالمتطلبات البشرية
المصدر : من عمل الباحثين.

ج- المتطلبات التقنية :وتتضمن برامج الحاسوب : والتي تمثل نظام وشبكات الحاسوب ولها فئتين :-الفئة الاولى : تتمثل برامج النظام منها نظم تشغيل ،نظم ادارة الشبكة ،مترجمات لغات البرمجة، ادوات تدقيق البرمجة، هندسة البرامج بمساعدة الحاسوب، الفئة الثانية صناع المعرفة وتشمل القيادات الرقمية المديرون ،والمحللون للموارد المعرفية،رأس المال الفكري في المنظمة ، يتولى صناع المعرفة ادارة التعاضد الاستراتيجي لعناصر الادارة الالكترونية من جهة وتغيير طرق السائد للوصول الى ثقافة المعرفة.

٤- خصائص الاقتصاد الرقمي هناك العديد من الخصائص للاقتصاد الرقمي منها (Economy، ٢٠١٤، صفحة ٤).

أ- المعرفة والابتكار والتكنولوجي: يتكون من الشركات ومراكز البحوث والجامعات ومراكز الفكر والاستشاريين والمنظمات الأخرى التي تستفيد من مجموعة المعرفة العالمية المتنامية، وتكييفها مع الاحتياجات المحلية وإيجاد حلول تكنولوجية جديدة.
ب- الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي: هذه الحوافز تشجع على الاستخدام الفعال للمعلومات الحالية والجديدة ، وازدهار المؤسسة واستخدام الأنشطة الاقتصادية لتحسين الإنتاج وتحسين الجودة وتشجيع الابتكار ودعم الشركات الجديدة.
ج- التعليم والتدريب: يتطلب إنشاء الاقتصاد الرقمي واستخدامه وتبادله والمحافظة عليه لأشخاصًا ماهرين ومتدربين ومتعلمين ومؤهلين.
د- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تمكن البنية التحتية الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من التواصل الفعال ونشر المعلومات ومعالجتها.

ثانياً: التنمية الرقمية المستدامة (المفهوم،المتطلبات ، الأهداف)

١- مفهوم التنمية المستدامة

يطلق على التنمية المستدامة (Sustainable Development) العديد من تسميات منها التنمية المستمرة ، التنمية الشاملة، التنمية المتواصله التنمية المتداعمة ، التنمية قابلة للاستمرار ، فتعد التنمية المستدامة عملية واعية ومعقدة وطويله الاجل .
لذا يواجه العالم حالياً خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب علية ،مع عدم التخلي عن حاجات التنمية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي ، لذلك تعني التنمية المستدامة بأنها (عملية تطوير الارض والمدن والمجتمعات وكذلك الاعمال التجارية بشرط ان تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الاجيال القدمة على تلبية حاجاتها) (ناصر، ٢٠٠٩، صفحة ١٠٦).
وعرفت منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها (ادارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية ،والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار وارضاء الحاجات الانسانية للأجيال الحالية والمستقبلية ،بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية،ومقبولة من الناحية الاجتماعية) ، وعلى ذلك فان التنمية المستدامة تعني على الصعيد الاقتصادي فهي عبارة عن التنمية التي تشبع حاجات الحاضر من غير الحاق أي ضرر اللأجيال المستقبلية في اشباع حاجاتهمَ ،وذلك بان يترك الجيل الحاضر للاجيال المقبلة رصيد من الموارد الطبعية مماثل لما ورثه أو افضل منه)، ووفق هذا التعريف فأن التنمية المستدامة لا ترتبط بالاستمرارية والاستدامة فحسب ،وانما يتضمن آلية جديدة تدعو الى احداث تغيير عبر الاسلوب الذي يحقق التناغم بين استثمار الموارد ،توجيه الاستثمارات ،التغييرات التقنية والمؤسساتية ،بشكل يعزز ارجحية الفعلية والمستقبلية للناس، وعموما فان الأدبيات التي تعالج موضوع (التنمية المستدامة) تُشير الى فحوى وجوهر هذه التنمية (محمرية، ٢٠٠٧، صفحة ٧) .

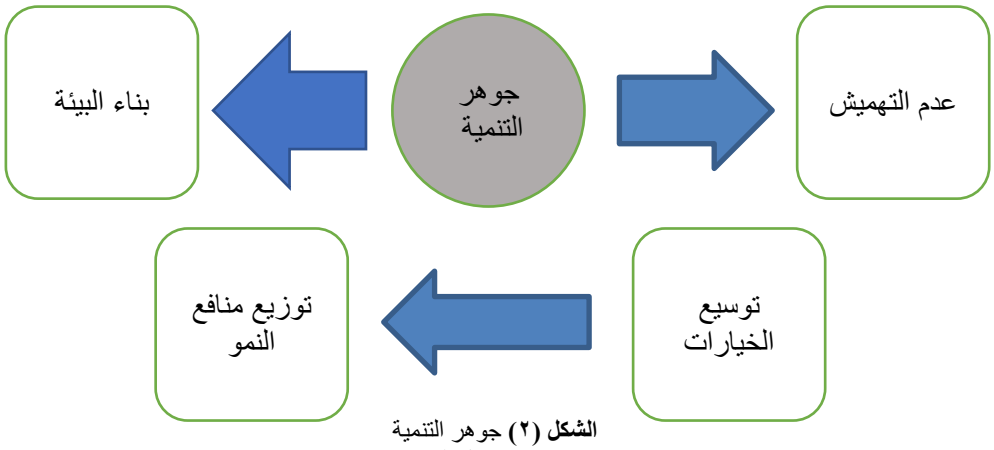

الشكل (٢) جوهر التنمية
المصدر: من عمل الباحثين.

٢- متطلبات التنمية المستدامة

ان سياسات التنمية المستدامة تهدف الى معالجة قضايا ذات محاور متعددة منها: (قرم، ١٩٩٧، الصفحات ١٠-١٢)
أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حجر الزاوية في جميع مجالات الحياة مثل التعليم والصناعة والتجارة والصحة ومعظم المؤسسات والشركات، مما جعلها ميزة بارزة في هذه الحقبة، ولاسيما في الأسواق الرقمية، من الجدير بالذكر أن تطبيق هذه التقنيات في أي مجال سيحقق عائدًا اقتصاديًا للفرد وللأسواق وللحكومة وللمجتمع ككل، لذلك تحاول جميع الدول والشركات تغيير أنظمتها التقليدية إلى النظم القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكمن في مختلف مجالات التنمية، من خلال توفير البنية التحتية والكوادر المؤهلة، فضلا عن تشجيع الاستثمارات واكتساب الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي سيكون له تأثيراً كبيراً على التنمية المستدامة للاقتصادات العراقية، وكذلك التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيؤدي إلى زيادة إجمالي الصادرات والتعاون الأقاليمي الذي سينتج عن ذلك ظهور ونمو القطاع الخاص وفتح أفق الاستثمارات المشتركة بين الدول النامية في مشاريع البحث والتطوير والمعرفة واستخدامها لتحقيق التنمية المستدامة.

- اصلاح وبناء القطاع التعليمي في العراق.
- إشاعة التعليم حق للجميع والقضاء على الامية.
- محاربة الفساد وبناء الأجهزة الإدارية الناجحة.
- تحقيق العدالة الضريبية بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، وتكييف نظام ضريبة الدخ المفروضه على الافراد والشركات مع مقتضيات تطوير القدرات التكنولوجيا،وكذلك مع مقتضيات التنمية المحلية.
- تحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على القروض ووسائل الانتاج.
- العمل من اجل تطوير الاطار المؤسسي والقانوني.
- تطوير في المجال البيئي.
- الموازنة في توزيع السكان بين الريف والمدينة.

٣- هداف التنمية المستدامة

ان الهدف الامثل للتنمية المستدامة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة ، من خلال (تنشيط النمو،تلبية الحاجات الانسانية ،ضمنان مستوى سكاني مستقر،المحافظة على قاعدة الموارد وتعزيزها،تحقيق نوعية حياة افضل للسكان،تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة ،تحقيق نمو اقتصادي يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية)، وكل هذا يتطلب تضافر جهود فئات المجتمع.
كما ان الهدف النهائي للتنمية المستدامة هو تحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي ، فان استدامة المجتمع تعتمد على توافر النظم الصحية المناسبة ، والسلام واحترام حقوق الإنسان ، والعمل اللائق ، والمساواة بين الجنسين ، والتعليم الجيد وسيادة القانون .من ناحية أخرى ، تعتمد استدامة الاقتصاد على اعتماد الإنتاج والتوزيع والاستهلاك المناسبين في حين أن استدامة البيئة مدفوعة بالتخطيط المادي السليم واستخدام الأراضي وكذلك الحفاظ على البيئة أو التنوع البيولوجي .فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال مبادرات معزولة ، بل جهود متكاملة على مستويات مختلفة ، تشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية .
والسعي "لتحويل عالمنا : لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" الذي يقضي بأن تعمل جميع البلدان وجميع اصحاب المصلحة في شراكة تعاونية لتنفيذ خطة المستدامة هذه. اهداف التنمية المستدامة (SDG) البالغ عددها ١٧ هدفاً تتضمن ١٦٩ مقصدا متفقا عليها، وقد بينت اهداف التنمية المستدامة على نجاح اهداف التنمية المستدامة للألفية ،وهي تهدف الى المضي قدماً لانهاء كافة اشكال الفقر. (بلباي، ٢٠٢٢، صفحة ٤١٨)

وتتمثل اهداف التنمية المستدامة كالاتي:-

١. انهاء الفقر
٢. تطوير الزراعة وتحقيقي الامن الغذائي
٣. تطوير المجال الصحي
٤. الجودة والنوعية في التعليم
٥. السعي في التوازن بين الجنسين
٦. جودة المياه وإدارة الصرف الصحي والنفايات.
٧. المضي نحو الطاقة المتجددة.
٨. التوظيف المستدام.
٩. الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية.
١٠. الحد من اوجة عدم المساواة داخل البلدان.
١١. جعل المدن ومجتمعات محلية مستدامة.
١٢. ضمان وجود استهلاك وانتاج مستدامة.
١٣. اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ واثارة.
١٤. الحياة تحت المياة في ضوء حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
١٥. الحياة في البر .
١٦. السلام والعدل والمؤسسات القوية.
١٧. عقد الشراكات لتحقيق الاهداف.

وفق هذه الاهداف التنمية المستدامة تبرز اهمية التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة، اذ قررت الدول الاعضاء في خطة ٢٠٣٠ بأن "انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي ينطوي على امكانات كبيرة للتعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية ونشوء مجتمعات تقوم على المعرفة " وتتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات امكانات هائلة لتسريع خطوات التقدم في جميع اهداف التنمي المستدامة وتحسي احوال معيشة الناس بأساليب اساسي.

ومن تداخل ابعاد التنمية تبرز اهميتها من خلال اهتمام التنمية الاقتصادية في تطوير البنى التحتية للاقتصاد مع الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والاجتماعية .اما البعد البيئ فان التنمية البيئية تبرز في حماية البيئة والموارد الطبيعية وهذا ماكان وارد في الاهداف اعلاه، في حين التنمية الاجتماعية في تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة وعليه فالتنمية المستدامة هي الموازنة بين تلبية الاحتياجات الانسانية وحماية البيئة الطبيعية. (الحفيظ، ٢٠٢١، صفحة ١٦٩)

المبحث الثاني
تحليل مساهمة التمكين الرقمي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) دورا لايمكن انكارة في سرعة أداء وعملية التنفيذ اهَداف التَنمية المُستدامة (SDG) التي اقرتها الامم المتحدة ١٧ هدف، الى مساهمتها الايجابية في خفض تكاليف المعاملات ،وتحسين تقديم الخدمات ،وتوليد وظائف جديدة، وايجاد مصادر متنوعة للايرادات،والحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها.

أولاً: التمكين من خلال التنمية الرقمية

التمكين من منظور البيانات من اجل التنمية مؤشرات حول توفر البيانات واستخدامها ويسر كلفتها بالاضافة الى قياس للرقمنة، وتوفر الجيل الثالث والذي يكون مرتفع نسبيا في معظم البلدان العربية ، في حين توفر الانترنت في غالبية هذه البلدان كونه منخفضا ،اما مايتعلق بمؤشرات الرقمنة (DAI) ، الذي يقيس توسع التكنولوجيا الرقمية في البلد المعني ،فبلغ اعلى مستوى لة في دولة الامارات العربية المتحدة (٠,٨٢٣) وكانت قيمته لبلدان مجلس التعاون الخليجي جيدة (اعلى من ٠,٦٥) في حين سجلت اقل البلدان نموا وتلك التي تشهد نزاعات قيما شديدة الانخفاض (اقل من ٠,٣٤) ، وبذلك فان بلدان مجلس التعاون الخليجي متمكنة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية ،في حين تحتاج البلدان الاخرى الى تعزيز اعتماد هذه التكنولوجيا.

لذا اقرت الدول الاعضاء في خطة ٢٠٣٠ بان (انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي ينطوي على امكانات كبيرة للتعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية ،ونشوء مجتمعات تقوم على المعرفة) ومن بين اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هناك اربعة اهداف رئيسة ،والتي تتمثل على وجة التحديد هي: (محمود، ٢٠٢٢، الصفحات ٢-٣)

١- التعليم الجيد من اهم مؤشراتة

زيادة نسبة كبيرة في اعداد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي وبخاصة لاقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الافريقية ،للالتحاق بالتعليم العالي ،بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية الاخرى.

٢- تحقيق المساواة بين الجنسين.
تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية ،وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،من اجل تعزيز تمكين المرأة، ونسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، بحسب نوع المهارة.

٣- الصناعة والابتكار والهياكل الاساسة
تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،السعي الى توفير فرص الوصول الشامل والميسور الى الشبكة الانترنت في اقل البلدان نموا.

٤- عقد الشراكات لتحقيق الاهداف
التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح اقل البلدان نموا، وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية ، لاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
تركز هذه الاهداف الاربعة بشكل مباشر على محورية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق استدامة التنمية ،ومع ذلك لاتقتصر مساهمة التكنولوجيا والمعرفة والاقتصاد على تحقيق هذه الاهداف الاربعة بل يمكنها انجاز تنفيذ كل هدف من اهداف التنمية المستدامة ١٧ هدف ،بما في ذلك الرعاية الصحية ،والزراعة،والحد من الفقر والجوع ،وتوفير وظائف جديدة،والتخفيف من اثار تغير المناخ ، وتحسين الكفاية في استهلاك الطاقة وجعل المدن والمجتمعات أكثر استدامة.

ثانياً: تحليل مؤشرات الاقتصاد الرقمي في العراق
تحليل مؤشرات البنية الآساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تكوين رؤية واضحة عن نشاط بنية الاقتصاد المعرفي في العراق كونها تشكل الدعامة الاساسية لبناء مجتمع المعلومات. اذ انها تتيح إمكانية النفاذ الى قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بصورة شاملة و وبكلف متدنية. وتؤثر هذه المؤشرات تأثيراً مباشراً في الآنشطة و الخدمات وجميع القطاعات التي ترتكز على المعرفة عن طريق استعمالها للنماذج المبتكرة بآلية تنظم العمل وتفعل القيمة المضافة من خلال نشر المعلومات وتهيئة المحيط الاقتصادي و الاجتماعي عبر البنية المعلوماتية للتحول صوب الاقتصاد القائم على المعرفة بالشكل الذي يعزز أستدامة النمو الاقتصادي و يؤهل المكونات الآساسية في عموم انحاء العراق وتسخيرها لتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال تفحص بيانات الجدول (١) يمكن ان نتلمس تقدماً جزئياً على صعيد مؤشرات البنية الاساسية (عدد مشتركي الهاتف الثابت والهاتف المحمول لكل ١٠٠ شخص) و(عدد مستخدمي الانترنت لكل ١٠٠ شخص) ذات الارتباطات الوثيقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الذي يمكن ان يُشخص بقلة نشاطه اذا ما قورن باداء القطاع ذاته في بقية دول المنطقة والعالم وتفسير ذلك هو انخفاض مستوى تداول خدمات الهاتف فضلا عن عدم تهيئة البيئة المحفزة لآستعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بسبب ارتفاع كلف استعمالها و انخفاض القوة الشرائية للأفراد. وقد افصحت احد دراسات جدوى الاتصالات و المعلوماتية الى ان تكلفة النفاذ الى شبكة الانترنت بضمنها الاشتراك الشهري قد بلغت ($٧٥٠) وهذا الرقم يعتبر مُغالياً فيه قياسا بمحدودية دخل الفرد،أضافة الى عوامل مثبطة للقطاع المعني و الانتشار التكنولوجي مرهونة بالجانب السياسي[البرهان،٢٠١٣: ١٠٩-١١٠].
وسنتناول مؤشرات البنية الاساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق وتقصي واقعها وكالاتي:

١- مؤشر الهاتف الثابت (لكل ١٠٠ شخص)
تبين البيانات الواردة في الجدول (١) استقرار مستوى اداء مؤشر الهاتف الثابت خلال المدة (٢٠٠٤-2020) في بيئة الاقتصاد العراقي عند مستويات منخفضة ،اذ ان عدد مستخدمي الهاتف الثابت بدأ بالانخفاض منذ عام ٢٠٠٤ مسجلا نسبة ٤,٦% (لكل ١٠٠ شخص) ثم سجل معدلات نمو متدنية تعكس ركود وتقلص التقدم في هذا المؤشر وذلك نتيجة لضعف البنية التحتية وما اسفرت عنه حرب عام ٢٠٠٣ من تدمير للبنية التحتية لشبكة الاتصالات في عموم البلد فضلا عن غياب النزعة الوطنية لتحقيق التقدم المنشود في هذا المجال بشكل يوازي التقدم الحاصل في الهاتف المحمول ،غير ان هذا المؤشر شهد تزايداً منذ عام ٢٠١١ بمعدل(٥,١) (لكل ١٠٠ شخص) وبمعدل نمو بلغ (٤١,٧%) ثم وصل الى معدل ثابت بلغ (٧,٦)(لكل ١٠٠ شخص) خلال الاعوام ٢٠١٧ و٢٠١٩و٢٠٢٠ محققاً معدل نمو مركب بلغ (٣,١٩%) خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) . وتجدر الاشارة الى ان شبكة الخطوط الثابتة تُدار من قبل الشركة الوطنية للاتصالات و البريد (ITPC) التي تشكل جزءاً من وزارة النقل و الاتصالات وهذا ما يمكن ان يفسر غياب الابداع وبيروقراطية الاداء في هذا المجال مقارنة بالهاتف المحمول.

٢- مؤشر الهاتف المحمول (لكل ١٠٠ شخص)
اما بالنسبة لمؤشراشتراكات الهاتف المحمول التي توفر الوصول الى الشبكة الهاتفية التبديلية (PSTN) باستخدام التكنولوجيا الخلوية التي تنطبق على جميع اشتراكات الهواتف المحمولة (التي توفر الاتصالات الصوتية) . فمن الجدول (١) نلاحظ ان هناك تقدم جليٌ في استعمال الهاتف المحمول في بيئة الاقتصاد العراقي، فقد حقق مؤشر اشتراكات الهاتف المحمول (لكل ١٠٠ شخص) ارتفاعات متزايدة بلغت ذروتها في عام ٢٠٢٠ اذ بلغت (١٠٣,٢١) (لكل١٠٠ شخص) بمعدل نمو بلغ (0.43) مقارنة بعام ٢٠٠٤ اذ بلغ معدل(٢,١٨)(لكل ١٠٠ شخص) ويبدو هذا المعدل متعاظماً اذا ما قورن بمستوى الاحداث الآمنية الغير مستقرة التي شهدها العراق في تلك الفترة ثم تعافيه بصورة نسبية وتنامي الخدمات والتطبيقات ذات الصلة بمؤشر استعمال الهاتف المحمول تجاوز معدل(١٠٠%) منذ عام ٢٠١٧بما يبلغ (١٠١,٤٢)(لكل ١٠٠ شخص). ثم توالت حالات التزايد بصورة متباطئة في معدلات هذا المؤشر حتى عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو سنوي مركب مقداره (٢٧.26%) خلال مدة الدراسة .ويعزى سبب هذا التباطؤ الى وصول السوق العراقي الى مستويات عالية من الاشباع من كثافة الخدمة المعنية وقصور مستوى الخدمات التي تقدمها للجمهور ،ناهيك عن انخفاض المستوى المعاشي للافراد مما ادى الى انخفاض معدلات النمو السنوي لهذا المؤشر.

الجدول (١): مؤشرات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)

السنة	الهاتف الثابت لكل ١٠٠ شخص	معدل النمو	الهاتف المحمول لكل ١٠٠ شخص	معدل النمو	مستخدمي الانترنت لكل ١٠٠شخص	معدل النمو
٢٠٠٤	٤,٦	-	٢,١٨	-	٠,٦	-
٢٠٠٥	٣,٩	-١٥,٢	٥,٦٩	١٦١,٠	٠,٩	٥٠,٠
٢٠٠٦	٤,١	٥,١٣	٣٤,٠٥	٤٢٨,٤٠	٠,٩	٠
٢٠٠٧	٤,٤	٧,٣٢	٥٠,٢٤	٤٧,٥٤	١,٠	١١,١
٢٠٠٨	٤,٧	٦,٨٢	٦١,٤٣	٢٢,٩١	١,٩	٩٠,٠
٢٠٠٩	٣,٦	-٢٣,٤	٦٩,٤٣	١٢,٤٣	٣,٧	٩٤,٧
٢٠١٠	٣,٦	٠	٧٨,٢٢	١٢,٦٦	٤,٥	٢١,٦
٢٠١١	٥,١	٤١,٧	٨٣,٠٦	٦,١٨	٥,٦	٢٤,٤
٢٠١٢	٥,٥	٧,٨٤	٨٧,٠٠	٤,٧٤	٥,٠	-١٠,٧
٢٠١٣	٥,٦	١,٨٢	٩٧,٦٠	١٢,١٨	٧,١	٤٢,٠
٢٠١٤	٥,٦	٠	٩٩,٦٠	٢,٠٤	٩,٢	٢٩,٥
٢٠١٥	٥,٦	٠	٩٠,٦٠	-٩,٠٣	١٣,٢	٤٣,٤
٢٠١٦	٥,٥	-١,٠٨	٩٢,٣٦	١,٩٤	١٧,٢	٣٠,٣
٢٠١٧	٥,٥	٠	١٠١,٤٢	٩,٨٠	٢١,٢	٢٣,٢
٢٠١٨	٧,٦	٣٠,٢	١٠٢,٣٤	٠,٩٠	٤٩,٤	١٣٣,٠
٢٠١٩	٧,٦	٠	١٠٢,٧٦	٠,٤١	٥٦,٢	١٣,٧
٢٠٢٠	7.6	٠	١٠٣,٢١	٠,٤٣	٦٩,٣	٢٣,٣٠
معدل النموالمركب(%)	٣,١٩		٢٧,٢٦		٣٤,٥٦	

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات : اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) المجموعة الاحصائية للمنطقة العربية (٢٠٠٠-٢٠١٢)، العدد ٣٢/ Escwa /SD نيويورك ,2013,ص٢٧٧
٢ - بيانات البنك الدولي،متاحة على الموقع: www.albankaldawli.org

٣- عدد مشتركي خدمة الانترنت (لكل١٠٠ شخص)

وفيما يخص مؤشر النفاذ الى شبكة الانترنت فمن الممكن ان نتبين من الجدول (٤-٣) تنامى استعمال الانترنت بشكل سريع في بيئة الاقتصاد العراقي في السنوات الاربع الاخيرة اذ بلغ قرابة (٢١,٢ %) (لكل ١٠٠ شخص) وبمعدل نمو سنوي مقداره (٢٣,٢%) في عام ٢٠١٧ مما يشيرالى إمكانية التحول نحو البيئة الرقمية وتقليص الفجوة التكنولوجية عن طريق دفع الاستثمار باتجاه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعدّه الدعامة الآساسية للنمو الاقتصادي .كما يلاحظ من معطيات نفس الجدول ان مؤشر اشتراكات خدمة الانترنت قد أخذ بالارتفاع تدريجياً محققاً معدلات نمو موجبة باستثناء عام ٢٠١٢ حيث يشهد هذا العام انخفاضاً طفيفاً في معدل اشتراكات الانترنت (لكل ١٠٠ شخص) بفارق (٠,٦) عن العام السابق له، ثم حقق هذا المؤشر تناميا في الاعوام اللاحقة حتى وصل لنحو (٦٩,٣)(لكل ١٠٠ شخص)عام ٢٠٢٠ مسجلاً معدل نمو مركب طوال مدة الدراسة بلغ (٣٤,٥٦%). وهنا يجدر بنا التطرق لموضوع قطاع الاتصالات في بيئة الاقتصاد العراقي اذ يحتل هذا القطاع دوراً رئيساً في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ومن خلاله يمكن ان نشخص تطورهذا القطاع لا سيما بعد عام ٢٠٠٣ بشكل كبير بعد ان عانى الافراد من حظره ولمدة طويلة.

ومن خلال واقع الهاتف المحمول نلاحظ هيمنة ثلاث شركات على قطاع الاتصالات وهي:

- شركة Zain Iraq بعد ان تم دمج شركة اوراسكوم للاتصالات وشركة MTC Atheer عام ٢٠٠٧.
- شركة Asiacell (TASC) :التي تأسست عام ١٩٩٩ في محافظة السيلمانية.
- شركة Telecom Korek: التي تعمل في قطاع الاتصالات منذ عام ٢٠٠٠ وتحديداً في العراقولا سيما في المناطق الشمالية، في عام ٢٠٠٧ بعد ان حصلت على رخصة في عملية تشغيل ذات الصفة الوطنية لشبكة الهاتف النقال في انحاء العَراق وتقدم خدمات الجيل الثالث (3G) لمشتركيها وخدمات الانترنت المجاني

المبحث الثالث
التمكين الرقمي واليات تنفيذ اهداف التنمية الرقمي واليات تنفيذ اهداف التنمية المستدامه في العراق

هنالك مجموعة من آليات التنفيذ منها: (المهداوي، ٢٠٢٢، الصفحات ١-٤)

اولاً: بناء التكنلوجيا من خلال
- تعزيز الابتكار من خلال البحث والتطوير ودعم ريادة الشركات الوطنية .
- انشاء بيئة حاضنة جاذبة للاستثمار الرقمي .
- وضع خطة ذات اهداف لتحسين مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجيدة .
- تعزيز دور التكنولوجيا في بناء القدرات الرقمية المعززة لشراكة التفاعلية بين القطاع العام والقطاع الخاص .

ثانياً: نقل التكنولوجيا والاعتماد على الذات من خلال :
- تطوير النظام التعليمي الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الرقمي ، بحيث يكون قادرا على تنمية الابداع والابتكار وبناء القدرات بما يؤمن جيل قادر على ايجاد المعلومة وتنظيمها وادارتها وتحويلها الى معرفة .
- بناء قاعدة عملية رقمية ذاتية يتم من خلالها خدمة الاهداف ذات الاولويات المعززة لتنمية اسواق العمل الرقمي .
- توفير البنية التحتية للاقتصاد الرقمي بما يتيح الانتشار الرقمي جغرافياً وقطاعياً .

ثالثاً: تعزيز خدمات الانترنيت ومنصات العمل الرقمية
- نشر محطات استقبال البيانات الدولية ونقاط تبادل الانترنيت .
- توسيع نطاق خدمات الاتصالات في المناطق النائية من اجل تقديم الدعم لكافة المشتغلين في الريف .
- الجاهزية في استخدام اي تقنية جديدة ذات صلة بالذكاء الاصطناعي وانترنيت الاشياء .
- ضمان فاعلية استخدام الامن السيبرالي واطر حماية البيانات والاتصالات والبنية التحتية للبيانات .

رابعاً: جودة التعليم الالكتروني
- انشاء مراكز للتدريب التقني .
- تطوير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عبر رفع نسبة تخصيصات الاستثمار في الموازنة الاتحادية لاغراض الارتقاء بمنظومة التعليم العالي بما يضمن التوافق بين السياسات التعليمية والاحتياجات الفعلية لسوق العمل .
- ادخال التقنيات الرقمية في عملية التعليم .
- توأمة الجامعات العراقية مع الجامعات العالمية من اجل الخروج من نمط التعليم التقليدي الى نمط التعليم الرقمي .

خامساً : تمكين الشباب رقمياً
- فتح دورات للتعليم الالكتروني لجميع الشباب .
- فتح مراكز تأهيل من اجل خلق كوادر مؤهلة لادارة وتطبيق وصيانة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
- تبني سياسات وبرامج تدريبية مستجيبة لطلب السوق .
- اعادة هيكلة نظم التعليم بأتجاه التخصصات العلمية والرقمية المستجيبة لهيكل الطلب على العمل في السوق العمل الرقمي .

الاستنتاجات:
١- أن الاقتصاد العراقي يعاني من فجو ة بشرية ومعرفية فيما بين البلدان العربية من جهة ومع الدول الصناعية المتقدمة من جهة أخرى، نتيجة لسرعة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي يتميز بها الاقتصاد الرقمي، فان الاهتمام بالاقتصاد الرقمي يؤدي الى تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٢- هنالك العديد من التحديات امام التمكين الرقمي في العراق فهو بحاجة الى استراتيجية واضحة ترسم خطط لعملية التحول.
٣- وجود عوائق بتطوير الكفاءات والقدرات المتمكنة داخل المؤسسات لقيادة برامج التحول والتمكين الرقمي.
٤- التخوف من التحول الرقمي تحسباً لاختراق الخصوصية (ضعف الأمان).

التوصيات:
١- الارتقاء بأساليب التفكير لغرض تغيير نماذج العمل.
٢- تطبيق خدمات جديدة تمتاز بالسرعة والمرونة لغرض تحسين الكفاءة وتقليل الانفاق.
٣- تمكين الابتكار لتحقيق النتائج ونجاح التنفيذ.
٤- اعداد مناهج دراسية مبنية على أساس التحول الرقمي وتكنلوجيا المعلومات.
٥- بناء الانسان العراقي وفق أسس مدعومة بأستعمال التكنلوجيا.
٦- انشاء ثقافة الابداع في بيئة العمل ابتداءً بتسويق الخدمات والمنتجات.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

١- اكرم بلباي. (٢٠٢٢). التحول الرقمي وابعاد التنمية المستدامة . مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية،العدد ١ مجلد ٨، .
٢- بن تجيني محمد. (٢٠٢٢). التمكين الرقمي ودورة في تنمية الابداع الاداري لدى العاملين (داسة حالة بلدية أدوار ادرار). جامعة احمد دراريةادرار / كلية العلوم الاقتصادية ،رسال ماجستير منشورة،٢٠٢٢.
٣- جورج قرم. (١٩٩٧). التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي :حالة العالم العربي. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ،لغربي اسيا،الامم المتحدة،نيويورك.
٤- رامي جمال وعادل سالم معايعة. (٢٠٠٨). الإدارة بالثقة والتمكين. عالم الكتب الحديثة، الأردن،٢٠٠٨.
٥- رواء محمد عثمان صبيح. (٢٠٢٠). تصور مقترح لآليات تحقيق التمكين الرقمي بجامعة الزقازيق وعلاقتها بجائحة كورونا فى ضوء الخبرة الهندية. كلية التربية - جامعة عين شمس، العدد.
٦- سناء محمد. (٢٠٢٢). انعكاسات التحول الرقمي على التعزيز النمو الاقتصادي في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد ، المجلد الخامس، العدد الرابع عشر .
٧- صدفة محمد محمود. (٢٠٢٢). دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار جمهورية مصر العربية .
٨- عبد الرحمن عبد الرحمن محمرية. (٢٠٠٧). التنمية البشرية ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي. المنظمة العربية للتنمية الادارية ،القاهرة.
٩- عمر عبد الحفيظ. (٢٠٢١). التحول الرقمي للحوكمة ودرورة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مصر نموذجا). مجلة الزيتونة الاردنية للدراسات القانونية ،المجلد (٢) ،الاصدار(٣).
١٠- مراد ناصر. (٢٠٠٩). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. بحوث اقتصادية عربية ،العدد٤٠،جامعة البليدة الجزائر.
١١- وسن مشعل سرحان،الاقتصاد الرقمي واثرة في التنمية المستدامة في بلدان المختارة مع اشارة الى العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠) ،جامعة تكريت/كلية الادارة والاقتصاد ، رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٢٢، ص ٢١.
١٢- وفاء المهداوي. (٢٠٢٢). مفاتيح الانتقال الى سوق العمل الرقمي في العراق. حقوق النشر لمنظمة العمل الدولية الطبعة الاولى، بيروت- لبنان.

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

1- Akram Belbay. (2022). Digital transformation and dimensions of sustainable development. Journal of Research in Law and Political Science, Issue 1, Volume 8.،
2- Bin Tajini Muhammad. (2022). Digital empowerment and a course in developing administrative creativity among employees (case study of the Municipality of Adwar Adrar). Ahmed Draria University - Adrar / Faculty of Economic Sciences, published master's thesis, 2022.
3- George Corm. (1997). Sustainable human development and macroeconomics: the case of the Arab world. Economic and Social Commission for Western Asia, United Nations, New York.
4- Rami Gamal and Adel Salem Maayaa. (2008). Management with trust and empowerment. The World of Modern Books, Jordan, 2008.
5- Narrated by Muhammad Othman Sobeih. (2020). A proposed vision of mechanisms for achieving digital empowerment at Zagazig University and its relationship to the Corona pandemic in light of Indian experience. Faculty of Education - Ain Shams University, No.
6- Sanaa Muhammad. (2022). The implications of digital transformation for enhancing economic growth in Egypt. Journal of Politics and Economics, Volume Five, Issue Fourteen.
7- Coincidence Muhammad Mahmoud. (2022). The role of the digital economy in achieving sustainable development goals in the Arab region. Naif Arab University for Security Sciences, Information and Decision Support Center, Arab Republic of Egypt.
8- Abd al-Rahman Abd al-Rahman Muhamriya. (2007). Human development and obstacles to achieving sustainable development in the Arab world. Arab Organization for Administrative Development, Cairo.
9- Omar Abdel Hafeez. (2021). Digital transformation of governance and its role in achieving sustainable development goals (Egypt as an example). Al-Zaytoonah Jordanian Journal of Legal Studies, Volume (2), Issue (3.(
10- Murad Nasser. (2009). Sustainable development and its challenges in Algeria. Arab Economic Research, Issue 40, University of Blida, Algeria.
11- Wasan Mishal Sarhan, The digital economy and its impact on sustainable development in selected countries with reference to Iraq for the period (2004-2020), Tikrit University/College of Administration and Economics, unpublished master's thesis 2022, p. 21
12- Wafaa Al-Mahdawi. (2022). Keys to moving to the digital labor market in Iraq. Copyright International Labor Organization, first edition, Beirut-Lebanon.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1- Don Tapscott The Digital Economy. (2014). 1- Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence.